الخروقات القانونية
حيال برلمان كوردستان و تعطيله

التقرير الرابع

الدورة البرلمانية الرابعة – دورة الانعقاد الثالثة

(١ ايلول ٢٠١٥ لغاية ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥)

PAY INSTI
For Education & D

الخروقات القانونية
حيال برلمان كوردستان و تعطيله

التقرير الرابع

الدورة البرلمانية الرابعة — دورة الانعقاد الثالثة

(١ ايلول ٢٠١٥ لغاية ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥)

* معهد پەی للتربية والتطوير منظمة غير حكومية كوردستانية تم تسجيلها رسميا لدى دائرة المنظمات غير الحكومية بتاريخ (٢٠١٣/١/٢٨) وبدات فعالياتها بدءا من شهر كانون الاول من عام ٢٠١٣

*- مشروع مراقبة البرلمان الكوردستاني: مشروع تم تدشينه في بداية الدورة البرلمانية الرابعة لبرلمان كوردستان ويجري العمل فيه الآن بالتعاون (اتحاد برلمانيي كوردستان).

PAY INSTITUTE
For Education & Development

سليمانية - شارع سالم - عمارة لوارا- قر جسر خسرو خال

تلفون : ٠٧٧٠١٥٦٤٥٧٦ - ٠٧٧٠١٤٦٥٧٣٣

البريد الكترونى : payinstitute@gmail.com

فيسبوك : facebook.com/Pay Institute

جميع حقوق نشر هذا التقرير محفوظة لمعهد پەی

المقدمة

تمر العملية السياسية فى الأقليم، فى الوقت الحاضر، مرحلة صعبة و معقدة للغاية و التى تمثل فى جملة من التطورات الخطيرة، منها المخاوف الخارجية و الحرب على الارهاب ضد جماعات الدولة الآسلامية (داعش) من جهة، و تأزم العلاقات بين بغداد و الاقليم من جهة أخرى و التى تمخضت عنها قطع المستحقات المالية من الموازنة السنوية للآقليم مما ادى الى حدوث نوع من الركود الآقتصادي و عدم امكان صرف رواتب الموظفين بشكل منتظم شهريا من قبل حكومة الأقليم، اضافة الى حدوث خلافات و صراعات سياسة بين القوى و الاحزاب السياسة الكردستانية والتى نجمت عنها ازمات أخرى قانونية، منها مسألة رئاسة الآقليم التي انتهت مدة ويلاية رئيس الاقليم قانونيا منذ أشهر، و من ثم اعاقة دور البرلمان من ان يؤدي دورة القانوني و التشريعي و ذلك بسد الطريق امام رئيس البرلمان من العودة الى البرلمان لآداء عمله، و أخيرا و ليس أخراً تم ابعاد أربعة من الوزراء دون مبرر قانوني و اشغال مواقعهم باشخاص أخرين.

ان هذا التقرير يتضمن تأدية أعمال و مكانة برلمان كردستان خلال شهرين نحن كمعهد PAY للتربية و التطوير نجد أنفسنا أمام مسؤليات و طنية كبيرة الاوهي مراقبة عمل المؤسسات العامة من ضمنها برلمان كوردستان. بعد انتخابات الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان مباشرة بدأ معهدنا بممارسة نشاطاتة و أعمالة بشكل مبرمج و أصولي... ان النشاطات المدونة في التقرير الآول كانت على نفقاتنا الخاصة أما التقرير الثاني و الثالث لقد تم إعاده بالتعاون مع (اتحاد برلمان كوردستان) و هذة الكراسة التى بين يديك – أى التقرير الرابع – فقدتم أعدادها بمساعدة ((صندوق الوطني للدعم الديمقراطى- NED)).

نحن نقوم بمراقبة أعمال و أنشطة البرلمان حيث نتمني ان تقوم هذة المؤسسة التشريعية الوطنية بأعمالها و أن تحضى بمصداقية ابناء شعب كردستان و ان تؤدي دورها الرئيسي فى معالجة المشاكل و الازمات، و ان تسد الطريق امام الخروقات التي قد تقوض مكانتها و ان لا تستغل من قبل الاحزاب السياسية سعيا وراء مكاسب حزبية ضيقة و بالتالي تعطل دورها. من الواضح ان وجود برلمان فعال وقوي يمكنة من أصدار قوانين أيجابية مناسبة و ان يراقب أداء السلطة التنفيذية، و هذا سيوفر فرصة ثمينة لتطور المجتمع و تحقيق العدالة الأجتماعية و أن تحظى جميع مؤسسات الحكومة بغطاء قانوني بعيداً عن تدخلات جانبية للأحزاب السياسية، و نعتقد بأننا، مع المنظمات المدنية الآخرى، نستطيع أن نكون ظهيراً و سنداً قوياً لنجاح البرلمان .

د.سرور عبدالرحمن عمر
معهد پەی للتربية و التطوير
تشرين الآول /٢٠١٥

المحتوى

المقدمة
العمل التشريعي في برلمان كوردستان
الجدول رقم (١) مستوى عمل اللجان ازاء المشاريع الموكلة اليها
الجدول رقم (٢) حضور الاعضاء في اجتماعات اللجان البرلمانية" الدورة الثانية الخريفية ٢٠١٥
الجدول رقم (٣) استدعاء وضيافة الوزراء من قبل البرلمان
الجدول رقم (٤) حضور الاعضاء في اجتماعات البرلمانية، دورة الخريفية ٢٠١٥
الجدول رقم (٥) حضور الاعضاء في الاجتماعات البرلمانية حسب الكتل للدورة الخريفية ٢٠١٥
الجدول رقم (٦) عدد ساعات اجتماعات البرلمانية للدورة الخريفية ٢٠١٥
الجدول رقم (٧) عدد فقرات برنامج العمل التي تمت ضمن الدورة الثانية الخريفية ٢٠١٥
الجدول رقم (٨) خلاصة عمل البرلمان خلال شهر واحد و (١٢) يوما للدورة الثانية الخريفية ٢٠١٥
الملاحظات المدونة خلال شهرين من العمل البرلماني للدورة البرلمانية الخريفية لعام ٢٠١٥
الخروقات القانونية تجاه البرلمان
النتائج
المقترحات والتوصيات

العمل التشريعي في برلمان كردستان

بعد اجتماع برلمان كردستان فى ٢٣/ حزيران و ١٩/ أب، بخصوص قانون رئاسة الآقليم و جد البرلمان نفسة امام جملة من المشاكل و المأزق بقصد تهميشة و تعطيل دورة التشريعى. هذا و بعد انتهاء العطلة الصيفية لشهري (تموز و أب)، و في يوم ٢٠١٥/٩/٢ عقد أول إجتماع فى بداية الدورة الجديدة لمناقشة مشروع تعديل النظام الداخلى و أدرج ضمن برنامج أعماله، بعد أن تم عقد (٥) اجتماعات متتالية و الذى كان أحره اجتماع اعتيادي رقم (٦) عقد فى ٢٠١٥/١٠/٧، وكان من المقرر ان يعقد اجتماع رقم (٧) فى يوم الآثنين الموافق ٢٠١٥/١٠/١٢، الا ان أجل الى موعد أخر بل لم يتم الآجتماع قطعا. حتي ذلك الوقت تم مناقشة المنهاج الداخلي و من مجموع (١٤٩) مادة قانونية تم مناقشة (٣٠) مادة و بعد ئذ تمت المصادقة عليها، فمن هنا فصاعدا عطلت عملية التشريع و لم يتم عقد اي أجتماع و لم تتم المصادقة على اى قانون. و الجديد بالذكر ان برلمان كردستان في مستهل أعماله و لحد الان نافش مجموعه (١٥٥) مشروع قرار و تت المصادقة على (١٨) قانون و (٧) قرارات.

تقييم القوانين والقرارات الذي صدر برلمان

القوانين:

١–قانون التعديل الثالث لقانون رئاسة اقليم كوردستان العراق رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ المعدل. [١]

٢–قانون تمديد العمل بقانون مكافحة الارهاب رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ في اقليم كوردستان ـ العراق. [٢]

٣–قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء رقم (٤) لسنة ٢٠١٤. [٣]

٤–القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ – قانون تمويل الأحزاب في إقليم كوردستان – العراق. [٤]

٥– قانون التعديل الاول لقانون تنظيم المظاهرات في اقليم كوردستان. [٥]

---

(١) – تمت تعديل القانون مادة واحدة من هذا القانون للدورة القادمة، أو لكابينة الحكومة القادمة حيث لم يتم تنفيذها.

(٢) – ان هذا القانون هونفس القانون السابق ولكن تم تمديده لمدة سنتين قادمتين فقط.

(٣) – على الرغم من وجود المجلس الأ على للآنتخابات، الا انه لم يتمكن من تأدية واجباتة نظراً لعدم توفر المستلزمات الضرورية و كذلك لعدم تعين مدير و موظفين مختصين له و عدم تأسيس أدارات مختصة بالمدن، أى بمعني اخر ان القانون لم يجد مكانة و لم يُنفذ أصلا.

(٤) – أن أصدار هذا القانون ذو تاثير فعال للحفاظ على سلامة ميزانية الآقليم من الهدر و الضياع من قبل الآحزاب السياسية، ولكن صدورة تزامن مع الازمة المالية الحالية التي تواجها حكومة الآقليم فى الوقت الحاضر، لذا من الصعب تنفيذه في المجال العملي و بحسب ماينص هذاالقانون فان حكومة الآقليم تكون ملزمة بدفع مستحقات مالية من ميزانية الاقليم للأحزاب السياسية بموجب مادة (٧) من قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ يعمل بهذا القانون من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية (الوقائع الكردستانية).

(٥) – بعد مضى شهرين و تسعة أيام على صدور هذا القانون فقد رفض من قبل رئاسة الآقليم. و بعد شهرين و أربعة ايام من رفضه تم ادراجة ضمن برنامج عمل البرلمان من خلال جلسة الرقمة (٧) فى ٢٠١٥/١٠/٢٢، حيث ارجئ مناقشته الى بداية انعقاد

٦–القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٤ قانون اللغات الرسمية في إقليم كوردستان ـ العراق. [٦]

٧– القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٤، قانون التعديل الاول لقانون الهيئة العامة للنزاهة في اقليم كوردستان الرقم (٣) لسنة ٢٠١١. [٧]

٨–القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ قانون التعديل العاشر لقانون مجلس وزراء إقليم كوردستان – العراق رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ المعدل. [٨]

٩–القانون رقم (٩) قانون التعديل الأول لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاقليم كوردستان ـ العراق. [٩]

١٠–القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥، قانون ادارة محافظة حلبجة في اقليم كوردستان العراق [١٠].

١١–القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، قانون صندوق كوردستان لعائدات النفط والغاز [١١].

١٢–القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٥، قانون تعديل تنفيذ قانون العقوبات العراقي الرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل في اقليم كوردستان.

١٣–القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٥، قانون اعداد مسودة دستور كوردستان – العراق [١٢].

الجلسة القادمة للمجلس و بقرار من رئاسة الآقليم المرقم (د – ٤٩٧) فى ٢٠١٤/٨/٢٤ و الموجه الى رئاسة البرلمان فقد رفض القرار هذا كذلك في حين كان المقرر ان يدرج ضمن برنامج العمل للدورة الربيعية ٢٠١٥ و ان يصادق عليه، الا ان هذا لم يحصل.

(٦) – حول قانون اللغات الرسمية فقد تم تمريره و المصادقة عليه رغم وجود نواقص كثيرة و ذلك بسبب عدم دراية اعضاء البرلمان و ممثل الحكومةبجوهر الموضوع، والآن وبعد عام من صدور القانون فأنه لم يجد طريقه الى التنفيذ. حيث لم يكلف اى طرف أو أي جهة او مؤسسة مسؤولية تنفيذه ومتابعته.

(٧) – مع القراءة الأولى في الجلسة رقم (٢) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٣ ، عومل مع هذا القانون بشكل غير منطقي و غير القانوني، لآن هذا القانون أرسل مباشرة من قبل هيئة النزاهة وهذا يتنافي الميثاق و العرف البرلماني لأنها ليست مخولة لتوجيه هكذا قانون الى البرلمان . فلذلك تم عقد جلسة أخري المرقمة (٧) بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢، و تم خلالها القراءة الآولى للقانون و للمرة الثانية، حيث تم توجيهة_ هذه المدة للبرلمان بموجب العدد القانوني ألاعضاء البرلمان و تم المصادقة علية رغم وجود أصوات معارضة، إلا أن رئيس الآقليم رفضه، و أخيراً تم المصادقة عليه مرة أخرى .

(٨) – في هذا القانون فقد تم إضافة حقيبة وزير الآقليم (وزير بدون وزارة) الى مجلس الوزراء .

(٩) – عند مناقشة هذا القانون تمهيداً للمصادقة عليه من قبل البرلمان، كان من القرر أن يحضر وزير التعليم العالي والبحث العلمي جلسة المناقشة هذه، إلا انه لم يحضر الجلسة رغم تبليغه من قبل البرلمان، وهذا خرق واضح لمباديْ البرلمان ، بعد متابعة الموضوع ظهر انه بأمر من رئيس الوزراء لم يحضر الأجتماع، رغم صدور القرار و المصادقة عليه إلأ أن لم تصدر التعليمات بصدره و لم يدخل حيز التنفيذ .

(١٠)– هذا القانون مصادق عليه، ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ بالشكل المطلوب لغاية الآن ولم تتشكل اجهزة هذه الادارة ودوائرها.

(١١)– هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ، لقد حددت مدة ثلاثة اشهر لاختيار الاعضاء، ولكن الخطوات لم تتخذ لغاية الآن ولم يباشر الاعضاء مهامهم، كما لم تصدر التعليمات المتعلقة بالقانون.

١٤–القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥، قانون حماية حقوق المكونات (الاقليات) في اقليم كوردستان – العراق[١٣].

١٥–القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥، قانون التعديل الثاني لقانون تنفيذ قانون الاحوال الشخصية الرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل في اقليم كوردستان – العراق[١٤].

١٦–القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٥، قانون سحب الارصدة عن طريق الاقتراض في اقليم كوردستان – العراق[١٥].

١٧–القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥، قانون وقف العمل بقانون تأجير العقارات الرقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ في اقليم كوردستان العراق[١٦].

١٨–قانون حقوق وامتيازات وحيد الابوين من ضحايا التطهير العرقي في اقليم كوردستان – العراق[١٧].

القرارات:

١–القرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤، قرار ايقاف عمل بقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ و قرار رقم (٧) لسنة ١٩٩٢ لبرلمان كوردستان–العراق.

٢– القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤، قرار خاص بقوات الداخلية والاسايش.

٣– القرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤، قرار خاص بقوات البيشمركة.

٤–القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤، قرار تسمية محافظة حلبجة عاصمة للسلام في كوردستان — العراق.

٥–القرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٤، قرار مساندة شعب غرب كوردستان في شكل الادارة الذاتية التي يختارها.

٦–القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤ الخاص بارسال بيشمركه اقليم كوردستان للدغاع عن كوباني.

٧–القرار رقم (١) لسنة ٢٠١٥، قرار ترشيح وقبول القائمقامين ومدراء النواحي في كوردستان العراق[١٨].

---

(١٢)– قانون توافقي حد من حرية تصرف اعضاء اللجنة، جاء في القانون ان اللجنة تتكون من (٢١) عضوا، الاى ان ٢٠ عضوا فقط باشروا مهامهم، انتهت المهلة المحددة وفق القانون، ولكن اعمال اللجنة لم تنته، كان على البرلمان تمديد مدة عملها ولم تفعل.

(١٣)– احد القوانين الجيدة والمدنية التي تتيح المجال للمكونات الدينية والقومية في اقليم كوردستان ممارسة حقوقها فيما لو دخل حيز التنفيذ.

(١٤)– هذا القانون لم تصدر التعليمات حوله لم يدخل حيز التنفيذ لغاية الآن.

(١٥)– هذا القانون وبالرغم من معارضته بشدة، الا انه تمت المصادقة عليه في الجلسة الاعتيادية الرقم (١٣) بتاريخ (٢٠١٥/٦/٢)، ولكن طريقة المصادقة عليه لم تكن قانونية، فالنصاب القانوني لم يكن قائما اثناء مناقشة معظم مواد القانون وتمريرها. فيما بعد واثر مذكرة معهد باي ومتابعتنا لمجريات المصادقة على القانون، طلبنا من رئاسة البرلمان اعاة القانون مجددا الى البرلمان لعدم قانونية عملية المصادقة عليه. ثم اعاد رئيس البرلمان القانون الى قاعة البرلمان وتم التصويت عليه مجددا في الجلسة رقم (١٥٥) بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦، والقانون لم يدخل حيز التنفيذ لغاية الآن واعلن مجلس الوزراء رسميا ايقاف عمليات الاقراض.

(١٦)–هذا القانون عبارة عن مادة واحدة تنص على وقف العمل بالقانون وارجائه سنة واحدة.

(١٧) — لم تصدر التعليمات بخصوص هذا القانون ولم يدخل حيز التنفيذ لغاية الآن.

(١٨) — هذا القرار لم دخل حيز التنفيذ.

المشاريع القانونة التي قدمت للبرلمان مستوي العمل فيها

لقدتم تفديم (٢٢٦) مشروع قانون الى البرلمان لحد الان، منة (١٥٥) مشروع تحت بخصوية القراءة الاولى لة ةقدم الى الآعضاء و اللجان المعنية، وبقى من هذا العدد (٧١) مشروع قانون لم تجر القراءة لة، من مجموع الكلى لهذة المشاريع القانونة فقد تحت المصادقة على (١٨) مشروع قانون و (٧) قرارات فقظ.

الجدول رقم (١)
مستوى عمل اللجان على المشاريع الموجهة اليها

ژ	اسم اللجنه	عدد مشاريع القوانين المحاله الى اللجنه	عدد المشاريع التى اعدت التقارير بشأنها	مستوى عمل اللجان ٪
١	لجنة الشؤون القانونية	١١٥	٤٠	٪٣٥,٨
٢	لجنة المالية والشؤون الاقتصادية	٤٦	٩	٪١٩,٥
٣	لجنة الداخلية والامن	٢١	٩	٪٤٢,٨
٤	لجنة الزراعة والري	٧	٤	٪٥٧
٥	لجنة الدفاع عن حقوق المرأة	٨	٠	٪٠
٦	لجنة التربية والتعليم العالي	٩	٢	٪٢٢,٢
٧	لجنة الشؤون الصحية والبيئة	١٤	٥	٪٣٥,٧
٨	لجنة الشؤون الاجتماعية والاطفال والاسرة	١٦	١٦	٪١٠٠
٩	لجنة الاعمار	٣	١	٪٣٣
١٠	لجنة العلاقات والثقافة والاعلام	٧	٣	٪٤٢
١١	لجنة الاوقاف والشؤون الدينية	٩	٨	٪٨٨
١٢	لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا التطهير العرقي	٢١	٢	٪٩,٥
١٣	لجنة حقوق الانسان	١٩	٥	٪٢٦
١٤	لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية	٩	٥	٪٥٥
١٥	لجنة الخدمات البلدية	٥	٤	٪٨٠
١٦	لجنة حماية حقوق المستهلك	٣	٠	٪٠
١٧	لجنة الرياضة والشباب	٠	٠	٪٠
١٨	لجنة النزاهة	٢	١	٪٥٠
١٩	لجنة شؤون المجتمع المدني	٤	٢	٪٥٠
٢٠-	لجنة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج حدود الاقليم	٠	٠	٪.
٢١-	لجنة شؤون البرلمان	٢	١	٪٥٠
٢٢-	لجنة العلاقات والجالية الكوردية	٢	٠	٪٠
	المجموع	٣٦٢	١١٧	٪٣٢,٣

ملاحظة: من خلال شهرين فقط اللجنة الأجتماعية كتب و رفع تقرير على مشروعات موجهه اليهم، [١٩] ولعكس صحيح عن اللجان الآخرى الذى لم يتم العمل على اي من المشروعات .

(١٩) – رابط عن الآخبار للجان و نشاطات للجان في صحيفة الكترونية لبرلمان كردستان :

الجدول رقم (٢)

حضور الاعضاء في اجتماعات اللجان البرلمانية

ت	اسم اللجنة	عدد اعضاء اللجنة	عدد الاجتماعات اللجنة	عدد الغيابات
١	لجنة الشؤون القانونية	١١	٠	٠
٢	لجنة المالية والشؤون الاقتصادية	١٠	٤	٢
٣	لجنة الداخلية والامن	١١	١	٢
٤	لجنة الزراعة والري	١٠	١	٥
٥	لجنة الدفاع عن حقوق المرأة	٧	٢	٣
٦	لجنة التربية والتعليم العالي	١١	٢	٠
٧	لجنة الشؤون الصحية والبيئة	٩	٣	٣
٨	لجنة الشؤون الاجتماعية والاطفال والاسرة	١٠	٧	٩
٩	لجنة الاعمار	٧	٠	٠
١٠	لجنة العلاقات والثقافة والاعلام	٦	١	٠
١١	لجنة الاوقاف والشؤون الدينية	٧	٢	١
١٢	لجنة شؤون البيشمركة والشهداء وضحايا التطهير العرقي	١١	١	٣
١٣	لجنة حقوق الانسان	١٠	٢	٨
١٤	لجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية	١١	١	٦
١٥	لجنة الخدمات البلدية	١٠	١	١
١٦	لجنة حماية حقوق المستهلك	٦	٠	١
١٧	لجنة الرياضة والشباب	٧	٠	٠
١٨	لجنة النزاهة	١٠	٢	٤
١٩	لجنة شؤون المجتمع المدني	٩	٠	٦
٢٠	لجنة المناطق الكوردستانية الواقعة خارج حدود الاقليم	٩	٠	٠
٢١	لجنة شؤون البرلمان	٩	٠	٠
٢٢	لجنة العلاقات والجالية الكوردية	١٠	٠	٠
	المجموع		٣٣	٥٤

http://www.perlemanikurdistan.com/Default.aspx?page=article&id=٧٣٠٠٤&l=٣

ابرز الملاحضات حول جدول رقم (٢)

١. عقدت للجان البرلمانية، البالغة عددها (٢٢) لجنة فى غضون شهرين (٣٣) اجتماعا، غاب عن تلك الاجتماعات (٥٤) عضواً.

٢. قلة الاقدام و الحماس لدى اللجان فى تمشية اعمالها.

٣. ان اجتماعاتهم ليست على مستوي المطلوب مقارنة مع شؤون المواطنين ومع الازمات الموجودة و المشاريع المناطة اليهم.

٤. نسبة غياب الاعضاء عند عقد اجتماع لجان عالية، وهذا ينعكس سلبا على أداء عمل للجان.

٥. فى غضون الشهرين المنصرين لم يحصل أجتماع لجان الرياضة و الشباب، القانون، الاعمار، المناطق الكردستانية، شؤون البرلمان، العلاقات و شؤون الجالية الكردستانية.

٦. فى غضون الشهرين المنصرين حصل أجتماع واحد لكل لجان: الداخلية، الزراعة، الثقافة، البيشمةركة، الصناعة، البلدية، الخدمة.

٧. فى غضون الشهرين المنصرمين حصل اجتماعان لكل من للجان: حقوق المرأة، التربية و التعليم، الآوقاف، حقوق الآنسان، النزاهة، المجتمع المدني.

٨. فى غضون الشهرين المنتصرين حصل ثلاثة اجتماعات للجنة الصحة.

٩. فى غضون الشهرين المنصرمين حصل اربعة اجتماعات للجنة المالية.

١٠. اما للجنة الآجتماعية فقد عقد سبعة اجتماعات.

١١. اعاقة و تعطيل أداء البرلمان يؤثر سلبا على أداء عمل اللجان.

جدول رقم (٣)
إستدعاء و إستضافة و مسائلة الوزراء من قبل البرلمان

ت	الوزير	تاريخ الاستدعاء	تاريخ الخضور	جهة المستدعي	سبب الأستدعاء	المادة التي تمت بموجبها الأستدعاء
١	وزير المالية	٢٠١٥/٩/٨	لم يحضور	عدد من أعضاء البرلمان	أزمة الرواتب	بموجب نقطة (٢) من فقرة (الثانية) من مادة (٥٤) من النظام الداخلي البرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل.
٢	وزير الموارد الطبيعية	٢٠١٥/٩/٨	لم يحضور	عضو البرلمان- سوران عمر	معمل قار زيبو	بموجب المادة (٦٨ و ٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل
٣	وزير الموارد الطبيعية	٢٠١٥/٩/١٤	لم يحضور	عضو البرلمان - شيركو جودت	مسائلة	بموجب المادة (٦٨ و ٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل
٤	وزير الموارد الطبيعية	٢٠١٥/٩/٢١	لم يحضور	عضو البرلمان - عزت صابر	مسائلة	بموجب المادة (٦٨ و ٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل

ملاحظات بخصوص جدول رقم (٣):

١–تم إستدعاء وزير المالية بموجب النقطة (٢) من فقرة (الثانية) من مادة (٥٤) من النظام الداخلي لبرمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، من قبل العدد القانوني الآعضاء البرلمان بخصوص إستجوابه حول موضوع رواتب الموظفين، ولكنه لم يحضر.

٢–تم إستدعاء وزير الموارد لاطبيعية ، بموجب المادة (٦٩) من النظام الداخلي لبرلمان كردستان، للحضور في قاعة البرلمان بخصوص الآستجواب، ثلاثة طلبا منفصلة من قبل (مجموعة من أعضاء البرلمان) و (عزت صابر) و (سوران عمر) و، ولكنه لم يحضر .

الجدول رقم (٤)

حضور الاعضاء في اجتماعات البرلمان، دورة الانعقاد الخريفية لعام ٢٠١٥

ت	رقم وتاريخ الاجتماع	المتغيبون (غياب)	الاجازة	المقاطعة	مجموع المتغيبين	المشاركون في الاجتماع
١	الجلسة الافتتاحية الرقم (١) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢	٤	٢٠	٠	٢٤	٨٧
٢	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦– الاولى	٢	١٥	٠	١٧	٩٤
٣	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦– الثانية	٢	١٥	٠	١٧	٩٤
٤	الجلسة الرقم (٣) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠	٢	١٥	٠	١٨	٩٣
٥	الجلسة الرقم (٤) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١	٥	٢٢	٠	٢٧	٨٤
٦	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦– الاولى	٠	٤	٠	٤	١٠٧
٧	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦– الثانية	٠	٧	٠	٧	١٠٤
٨	الجلسة الرقم (٦) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧					
٩	الجلسة الرقم (٧) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٢					
	المجموع	١٦	٩٨		١١٤	٦٦٣

ملاحضات حول جدول رقم (٤)

١. فى هذة الدورة حصل (٦) اجتماعات اعتيادية.
٢. الآجتماعات الآعتيادية اثنتان منها كانت بجلستين: الصباحية و المسائية.
٣. من مجموع هذة الآجتماعات تم تسجيل أسماء الحاضرين ماعدا اجتماع واحد لم تسجيل فيه أسماء الحاضرين.
٤. بمعني أن من مجموع (٥) أجتماعات كان (١١٤) عضوا لم يحضر الآجتماعات سواء بسبب الغياب أو بأجازة أو لاي سبب أخر. وهذا يشمل نسبة الغياب ب ١٤,٦٪.

الجدول رقم (٥)

حضور الاعضاء في اجتماعات البرلمان حسب الكتل النيابية

ت	اسم الكتلة	عدد اعضاء الكتلة	التغيب	الاجازات	اجمالي عدم المشاركة في الاجتماع	النسبة المئوية من اجمالي عدم الحضور
١	قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني	٣٨	٤	٣٤	٣٨	
٢	قائمة التغيير	٢٤	٢	١٤	١٦	
٣	قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني	١٨	٠	١٨	١٨	
٤	قائمة الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	١٠	٦	١٤	٢٠	
٥	قائمة الجماعة الاسلامية في كوردستان	٦	٠	١	١	
٦	قائمة الحركة الاسلامية	١	٠	٠	٠	
٧	قائمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني	١	٠	٢	٢	
٨	قائمة الحرية	١	٠	٠	٠	
٩	قائمة التوجه الثالث	١	٠	٢	٢	
١٠	قائمة الرافدين	٢	٠	٣	٣	
١١	قائمة التجمع الكلداني السرياني الآشوري	٢	٠	٢	٢	
١٢	قائمة التقدم التركماني	٢	١	٥	٦	
١٣	قائمة اربيل التركمانية	١	٠	٤	٤	
١٤	قائمة التغيير والتجدد التركمانية	١	٠	٠	٠	
١٥	قائمة الجبهة التركمانية	١	٠	٠	٠	
١٦	قائمة ابناء النهرين	١	٠	١	١	
١٧	القائمة الارمنية	١	١	٠	١	
	المجموع	١١١	١٤	١٠٠	١١٤	

ملاحضات حول جدول رقم (٥)

وفقا للجدول اعلاه يكون تسلسل الكتل النيابية من حيث تغيب اعضاء البرلمان (الغيابات والاجازات) على النحو الآتي:

١- الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

٢- الاتحاد الاسلامي الكوردستاني.

٣- الاتحاد الوطني الكوردستاني.

٤- التغيير.

٥- التقدم التركماني.

٦- اربيل التركمانية.

٧- الرافدين.

٨- التوجه الثالث.

٩- الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني.

١٠-التجمع الكلداني السرياني الآشوري.

١١-الجماعة الاسلامية في كوردستان.

١٢-الارمنية.

١٣- ابناء النهرين.

١٤-الحرية.

١٥-الجبهة التركمانية

١٦- الحركة الاسلامية.

١٧- التغيير والتجدد التركمانية

الجدول رقم (٦)

عدد ساعات اجتماعات البرلمان

ژ	رقم وتاريخ الاجتماع	عدد ساعات الاجتماع
١	الجلسة الافتتاحية الرقم (١) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢	٠٠:١٠
٢	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦– الاولى	٢:١١
٣	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦– الثانية	١:٥٥
٤	الجلسة الرقم (٣) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠	٢:٠٩
٥	الجلسة الرقم (٤) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١	٢:٢٢
٦	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦– الاولى	٠:٤٠
٧	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦– الثانية	١:٤١
٨	الجلسة الرقم (٦) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧	٢:٢٣
	المجموع	**١٣:٣١**

ملاحضات حول جدول رقم (٦)

١. خلال الفترة من (٢٠١٥/٩/١) و لغاية (٢٠١٥/١١/٧) مجموع أيامها (٦١) يوما شهدت قاعة البرلمان (٥) اجتماعات فقط.

٢. خلال هذة الآجتماعات الخمسة الآعتيادية، من بداية الآجتماع الى رفع الجلسة استغرقت المحادثات المتعلقة بشؤون البرلمانية و مشاكل الموطنين و المشاكل القائمة في الوقت الراهن (١٣) ساعة و (٣١) دقيقة فقط، من المعلوم أن هذة المدة قليلة جدا و لاتفى بالغرض.

٣. وهذا أحد نواقص النظام الداخلي للبرلمان الذى لم يحدد الآجتماعات خلال كل أسبوع فلذلك يجب الوقوق عند هذة النقطة ويجب ان تعدل بقانون.

الجدول رقم (٧)

عدد فقرات جداول الاعمال التي تم تنفيذها في الدورة الخريفية لعام ٢٠١٥

ت	رقم وتاريخ الاجتماع	عدد الفقرات	المنفذة	غير المنفذة والمؤجلة	نسبة تنفيذ المشاريع
١	الجلسة الافتتاحية الرقم (١) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢	٢	٢	٠	%١٠٠
٢	الجلسة الرقم (٢) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦	١	١	٠	%١٠٠
٣	الجلسة الرقم (٣) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٠	١	١	٠	%١٠٠
٤	الجلسة الرقم (٤) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢١	١	١	٠	%١٠٠
٥	الجلسة الرقم (٥) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٦	١	١	٠	%١٠٠
٦	الجلسة الرقم (٦) الاعتيادية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧	٢	١	١	%٥٠
	المجموع	**٨**	**٧**	**١**	**%٨٧،٥**

ابرز الملاحضات حول جدول رقم (٧)

١. خلال (٥) جلسات لبرلمان كردستان تم تقديم (٨) فقرة عمل من برامجه، تم انجاز (٧) فقرات في موعدها المحدد و أرجئ فقرة واحدة لم تنجز فى موعدها، أي بمعني أن مجموع فقرات برامج العمل = ٨ (١٠٠٪)

٢. مجموع ما انجزت منها = ٧ (٨٧,٥٪)

٣. مجموع ما لم تنجز = ١ (١٢,٥٪)

الجدول رقم (٨)

ملخص عمل البرلمان خلال شهرين

ت	العنوان	العدد
١	عدد اجتماعات البرلمان	٦
٢	عدد فقرات جداول الاعمال	٨
٣	عدد فقرات جداول الاعمال /المنفذة	٧
٤	عدد فقرات جداول الاعمال / غير المنفذة	١
٥	عدد مشاريع القوانين التي تمت القراءة الاولية لها منذ مباشرة البرلمان لمهامه	١٥٥
٦	عدد القوانين المصادق عليها	٠
٧	عدد القرارات المصادق عليها	٠
٨	عدد بلاغات البرلمان	٣
٩	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين طولب بحضورهم الى قاعة البرلمان من قبل اعضاء البرلمان	٢
١٠	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا الى قاعة البرلمان بناء على طلب من اعضاء البرلمان	٠
١١	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين طلب اعضاء البرلمان حضورهم الى قاعة البرلمان ولم يحضروا	٢
١٢	عدد اعضاء مجلس الوزراء الذين حضروا الى قاعة البرلمان بناء على طلب منهم	٠
١٣	عدد استجوابات اعضاء مجلس الوزراء	٠
١٤	عدد اجتماعات اللجان	٣٣
١٥	عدد التقارير التي كتبتها اللجان بشأن مشاريع القوانين	١١٧
١٦	عدد التقارير التي لم تكتبها اللجان بشأن مشاريع القوانين	٢٥٤
١٧	عدد اسئلة الاعضاء الموجهة الى الحكومة	٠
١٨	عدد اسئلة الاعضاء التي تم الرد عليها	٠
١٩	عدد اسئلة الاعضاء التي لم يتم الرد عليها	٠
٢٠	عدد تغيب الاعضاء عن الاجتماعات	١١٤

الخروقات القانونية حيال البرلمان

* في صبيحة يوم الآثنين الموفق ٢٠١٥/١٠/١٢، غادر (يوسيف محمد) رئيس برلمان السليمانية عائدا الى أربيل حيث مقر عملة، عند وصولة نقطة تفتيش ألتون كوبرى (پردى) لم يسمح له بدخول اربيل و أجبر قسرا على الرجوع الى السليمانية.. ان هذا التصرف بحسب بيان أصدرته حركة التغير (التغيير) الذى أعلن فى حينة.. جاء بعد قرار المكتب السياسى للحزب الديمقراطي الكردستاني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١١ طرد الفريق الوزاري و أعضاء البرلمان من حركة (التغير) اضافة الى رئيس البرلمان الذى هو أيضا ضمن استحقاق (التغيير) الآنتخابية، من مدينة أربيل.

* ان هذا العمل غير قانوني، لأن رئيس برلمان كردستان الشخصية الثانية بعد رئيس الآقليم يشغل مصبا سياديا، اذ يمنع دخوله عاصمة الآقليم. [٢٠]

* بعد عوتة عقد فى نفس اليوم مؤتمرا صحفيا فى مكتب برلمان بسليمانية بصحبة ممثلي كل من كتلة (**التغيير، الاتحاد الوطني، يەكگرتوو، كۆمەڵ**)، أعلن رئيس البرلمان للصحفين: ان قطع الطريق أمام رئيس البرلمان و أعضاء كتلته بالدخول الى مدينة أربيل يعتبر نوعا من الآنقلاب... كما أشار الى أن ما حدث سيكون له أكثر خطير على العملية السياسية برمتة و بالتالي سيؤول الى نهاية لا يحمد عقباه، لآن رئيس البرلمان و أعضائة استلمهوا الشرعية من الشعب، وقال ان كردستان مكان عملنا و سنعمل بكامل ارادتنا حيثا نكون. و أضاف رئيس البرلمان، ان اعاقة عمل برلمان لن تغير الحالة المزرية للآقليم بل سيضاعف من مشاكل الكتراكمة منذ شهور التي تتثمل فى الآزمة المالية و انتهاء و يلاية رئيس الآقليم.. و الآن و أكثر من اي وقت مضى نحتاج الى الحوار السياسي لذا نحن لن نرزخ تحت طائلة اي انقلاب قد يرتكب ضد البرلمان و الشرعية.

كما قال رئيس البرلمان : " ان ابعاد العملية السياسية عن مسارها الحقيقي لن يعالج المعضلات و أنا أذكر جميع القوي و الآطراف السياسية من ان أقليم كردستان تمر الآن بمرحلة صعبة قد تؤدي بنا جميعا نحو الهاوية لذا علينا جميعا ان نسعى جاهدا لأيجاد حل عادل و منطقي لجميع القضايا العالقة و نبذل جل جهودنا لتنقية الآجواء و المرجوع الي مائدة الحوار و نلجأ الي منطق العقل" و قال (فخرالدين قادر) سكرتير البرلمان فى توضيح له "أن مثل هذة المواقف غير مقبولة و انا أدين ما حدث لرئيس البرلمان. [٢١] (٢١)

---

[٢٠] – بهذة المناسبة صرح ئارى هرسين، عضو برلمان كردستان من كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ان سبب منع رئيس البرلمان من دخول أربيل يرجع الي الحفاظ على حياة رئيس البرلمان و ليس الا، كما وقال :" ان منع يوسف محمد من الذهاب الي اربيل كان خوفا من سلامة حياتة حيث ان ما حدث لرفاقنا فى حدود السيلمانية و ضواحيها جعل من ذريم و اقربائم في حالة غليان و عصبية و انا أشك من ان هنالك أشخاص قد يريدون الثأر منه، حيث يدعون انه – اي رئيس البرلمان هو المشؤل الآول وراء الاحداث التي حدثت في السليمانية و بعض الاماكن الاخري ".

[٢١] – نص كلمة سكرتير البرلمان : ان برلمان كردستان، كما هو معلوم، أعلى سلطة تشريعية حاز على الشرعية القانونية من لدن شعب أقليم كردستان و كذلك الحال بالنسبة الى هيئة رئاسة البرلمان حيث حاز على الشرعية القانونية من أعضاء البرلمان بجميع

وفي نفس اليوم أدان ثمان كتل برلمانية وهم : (الآتحاد الوطني الكردستاني و حركة التغير، يەككگرتوو، الجماعة الآسلامية، و الحركة الآسلامية، الجبهة التركمانية، أبنا النهرين، كتلة أزادي، فى بيان لهم أدانوا هذا التصرف اللاقانوني تجاة رئيس البرلمان. [٢٢]

فى مقابل أعلن الناطق بأسم كتله الحزب الدمقراطى الكردستانى حيث قال :ـ كنا قد حاولنا أن لا تصل الأمور الى هذا الحد، إلا أن حركة (التغيير) أجبرنا أن نقررهكذا قرار، لذا لم يعد (يوسف محمد) رئساً للبرلمان و سيناط منصب رئيس البرلمان الى شخص آخر. [٢٣]

مكوناتة، و انطلاقا من هذه الحقيقة فأن اي عمل مشين قد يمس حرمة برلمان و هيئة رئاستة يعتبر اهانة لشعب كردستان. في الوقت الذى يمر أقليم كردستان بمرحلة صعبة حيث هنالك جملة من المشاكل و الازمات بائن للعليان التي جاءت كنتيجة حتمية جراء سوء تجربة نظام الحكم و أن شعبنا ينظر و ينتظر بحذر شديد لايجاد حل سياسى و قانوني للوضع الراهن. الا أن اليوم ٢٠١٥/١٠/١٢ و بأسف شديد، من خلال عمل غير قانوني لم يسمع لرئيس البرلمان، عند معبر (پردى) بالذهب الي اربيل ليحضر أجتماعات و تأدية وأجباتة اليومية، يعتبر هذا العمل تصرف غير قانوني لا يقرة اي منطق قانوني و انساني، فلذلك أدين و بشدة هذا العمل عندما ذهبت الي البرلمان أخبرت بما حدث لرئيس البرلمان فغادرت قاعة البرلمان فى الحال أستنكارا لما حدث. لابد للحزب الديمقراطي الكردستاني ان بعيد النظر بموقفة هذا، لآنه و بكل تأكيد عمل من هذا القبيل لايخدم الحزب الديمقراطي و لايخدم الموظفين بل ينعكس علية سلبا على الصعيدين الداخلي و الخارجي، حيث أن الوضع الراهن يتطلب التعامل بروح مسؤلية وطنية في الوقت الذى كان البرلمان فيه المرجع الاول لحسم خلافاتنا و ان للجوء الى قرار حزبي لحسم خلافات كهذة ليس إلأ خرق صريح للقانون و العرف القانوني كما يذكرنا بالآيام التي كانت الحرب الداخلية تحرق الأخضر واليابس بل علينا العمل سوية لنبذ جميع الخلافات و النهوض بكردستان نحو الافق و ندعم قوات (الپێشمەرگە) الذين هم حماة الوطن و ظهيرة الحقيقي الرصين.

فخرالدين قادر عارف

سكرتير برلمان كردستان

٢٠١٥/١٠/١٢

[٢٢] – نص بيان الكتل الثمان حول ادانة قطع الطريق أمام رئيس البرلمان:

اليوم (٢٠١٥/١٠/١٢) في حدث غيرمتوقع ـبأسف شديد ـ قُطعه الطريق أمام رئيس البرلمان للذهاب الى أربيل حيث مقر عمله، إن هذا العمل ليس الا إشارة خطيرة تهددمستقبل شعبنا ولا ينجح مع النضال و التضحيات التى قدمها شعبنا الصامد، وفى نفس الوقت إهانة للشرعية البرلمانية، علما بأن أعضاء البرلمان و رئيسه قد إنتخبوا بأصوات جميع الكردستانيين و حازو على ثقة الشعب، والمعلوم إن البرلمان كردستان هو المرجع القانونى و السياسى الوحيدين فى الأقليم لحسم الخلافات التى قد تحصل بين الأحزاب و المكونات السياسة الأخرى، إن الكردستان ملك لجميع أفراد شعب الكردستان وليس مملوكة لحزب أو طرف السياسى معين لذا ندين أية خطوة تخطى بأتجاه تفكيك و تقطيع وحدة البيت الكردستانى و أطرافها السياسية، ندعم ونساند مطاليب المواطنين و ندعو الى حل جميع المشاكل السياسية والأقتصادية لأقليم كردستان كما ندعو الى حسم الخلافات والصراعات بين الأحذاب و القوى السياسية بالطرق السليمة وبلغة التفاهم والتسامح دون اللجوء الى العنف.

٢٠١٥/١٠/١٢

في الحقيقة نجد أن كل من القوائم:(الحزب الشتراكى الديمقراطي، التوجه الثالث، الرافدين، التجمع الكلداني السرياني الآشوري، التقدم التركماني، أربيل تركمانية، التغير والتجدد التركمانى، الأرمن)، لن يعبروا عن آرائهم و لم يتخذوا موقفاً رسمياً حيال ذلك.

إن هذا الحدث كان له أصداء واسعة في الأعلام العالمي حيث تركت آثار سلبية على الصعيد الخارجي... نشير هنا الى وجهات نظر بعض من تلك الوسائل الأعلامية :

كتبت وكالة أنباء رويترز تقول : ((إنّ القوات الأمنية للأقليم منعت رئيس البرلمان ـ كردستان من الدخول الى مدينة أربيل، يأتي هذا الأجراء فى وقت الذي تعيشها المنطقة حالة مزرية وغير مستقرة)). كما كتبت أيظاً إن عدم السماح لرئيس البرلمان بالدخول الى مدينة أربيل، جاء كردفعل للحزب الديمقراطي الكردستاني مفترضاً بأن حركة (**التغيير**) كانت السبب الرئيسى وراء أعمال العنف التي شهدتها بعض المدن في جنوب كردستان في الأيام القليلة الماضية، كونه ـ رئيس البرلمان ـ من احد أعضاء بارزين في حركة (**التغيير**).

* كتبت (ديلي ميل) البريطانية في موقعها، تقول :" إن تدهور الوضع السياسي بين الأطراف الحاكمة يعود بالأصل الى ازمة رئيس البرلمان ".

* تقول صفحة " Middleeast online " مديل ئيست ئونلاين : "بسبب عدم الأستقرار و الصراعات الداخلية طلب حزب البارزانى من اعضاء و وزراء التابعين الحركة (**التغيير**) ـ المعارضة السابقة لأقليم كردستان ـ بمغادرة هولير العاصمة و في نفس الوقت إعترض الحزب المذكور طريق رئيس البرلمان من دخوله مدينة أربيل العاصمة ".

* كتبت ديلي ستار ـDaily star " تقول :ـ "بسبب التوترات و عدم الأستقرار و أعمال العنف التي مرت بأقليم كردستان خلال الأيام الفائتة، قامت القوات الأمنية بأعتراض طريقة رئيس البرلمان من دخول عاصمة

---

(٢٣) – أعلن (محمد على ياسين) الناطق بأسم كتلة الصغراء فى برلمان كردستان :(لقد حاولنا كثيرا أنلا تصل الأمور الى هكذا الحال، الا إننا كنا مضطرين أن نتخذ مثل هذا القرار حيال حركة (التغيير). وقال أيضاً أن أحسن الخيارات لدينا، كما حاولنا سابقاً، كان التفاهم التوافق، مثلما تم تشكيل الحكومة بموجبه، و كلنا واثقون من أنفسنا بأننا سنستطيع مع رفاقنا أن نعمل يحد ضمن حكومة وطنية بما يخدم الشعب، ولكننا لم نجد بصيص أمل لدا حركة (التغيير)، و أصناف يقول : " إن حركة (التغيير) استغلت الظروف السياسية المتدهورة فى مدينة السليمانية و ضواحها لصالحها وحاولت كثيراً كى تأتي بتلك الأحداث الى مدينة أربيل وأماكن أخرى، إلا أننا كنا لهم بالمرصد و أستطعنا أن نجهض جميع أحلامهم ".

وقال أيضا : إذا سئلنا بأى قانون ابعدتم (يوسف محمد) من منصبه كرئيسي للبرلمان ؟ نحن أيضاً نسأل ونقول بأي قانون احرقت مقارنا في سليمانية و أماكن أخرى ؟ وفى معرض أقواله ذكر الناطق بأسم كتلته الصفراء، إنّ شرعية البرلمان لا تزال باقية على حالها الاّ أن (يوسف محمد) لم يعد رئيساً للبرلمان و سنعين رئيساً جديداً مكانه، وربما التوافق مع الأطراف الأخرين، كما سنعيد النظر بالحقائب و المناصب التى كانت تشغلها (التغيير)

إقليم الذي هو من أعضاء البارزين فى حركة التغيير، وإن هذا الحدث بالأساس له علاقة بأحداث الأيام التي خلت ـ أي قبل سد الطريق أمام رئيس البرلمان ـ وإن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعتبر القوة الأولى في الأقليم يتهم حركة التغير (التغيير) بتورطها في أعمال العنف التي شهدتها مدينة السليمانية و ضواحيها ".

* أعلنت وكالة أنباء ـ sky news سكاي نيوز العربية في خبر عاجل لها : ـ

" لم يسمح لرئيس البرلمان بالذهاب الى أربيل و أجبر على الرجوع الى سليمانية، و صرح الرئيس البرلمان هناك، إن ما حدث له إنقلاب على شرعية القانونية "

وبعد أحداث اليوم (٢٠١٥/١٠/١٢) توالت الخروقات واحدة تلو أخرى، فقد تم تجميد أعمال البرلمان بشكل كامل، والتي تنعكس في المواد والفقرات التي تدخل ضمن هذه القوانين و القرارات : –

أولاً :ـ خرق قرار رقم (١) لسنة / ٢٠٠٥ لبرلمان كردستان :

المادة الأولى: يعتبر برلمان كردستان _ العراق، المرجع السياسي و الدستوري الوحيد للبت فى المسائل و الموضوعات المصيرية لشعب كردستان العراق.... [٢٤]

ثانياً :ـ خرق القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ لأنتخابات برلمان كردستان ـ العراق :

المادة التاسعة و الثلاثون:

لا يسأل العضو عما يبديه من آراء أو ما يورده من وقائع أثناء ممارسة عمله فى البرلمان. [٢٥]

المادة الأربعون :

١.لايجوز ملاحقة من الأعضاء أو القاء القبض عليه بسبب جريمة أثناء دورات الأنعقاد دون إذن البرلمان إلا فى حالة التلبث بجناية.

٢. لايجوز ملاحقة من الأعضاء أو القاء القبض عليه خارج دورات الأنعقاد بسبب الجريمة دون إذن من رئيس البرلمان إلا فى حالة التلبس فى الجناية. [٢٦]

---

[٢٤] – تمت خرق هذه المادة وسُد الطريق أمام رئيس البرلمان (الذي هو مرجع السياسي والدستوري الوحيد)، ليقوم بأنجاز أعماله، حيث اصبح الأقليم في وقت الحاضر بدون مرجع قانوني و تشريعي.

[٢٥] – هنالك أعضاء من برلمان كردستان تعرضوا للتهديد و الضرب جراء عرضهم لأرائهم، وهنالك أعضاء سُجلت بحقهم دعاوى قانونية، هذا بلأضافة الى التشهير بهم في وسائل الأعلام لكونهم قاموا بمتابعة واجباتهم.

[٢٦] – بتأريخ ٢٠١٥/٨/١٥ سد الطريق بوجه مجموعة من أعضاء البرلمان و منعوا من دخول مدينة أربيل وفي يوم ٢٠١٥/١٠/١٢ عند معبر (بردي) لم يسمح لرئيس البرلمان بدخول أربيل من دون أن يطبق عليه أية الفقرة من فقرات هذه المادة، إذن هذا خرق صارغ للقانون و الشرعية.

المادة الثالثة و الأربعون :

تنتهى العضوية فى البرلمان فى إحدى الحالات التالية :

١. إنتهاء مدة البرلمان أو حله.

٢.إستقالة العضو، وتعتبر نافذة من تأريخ قبولها من قبل البرمان بأغلبية الحاضرين.

٣.إنتفاء أحد شروط الترشيح لعضوية البرلمان ويقر البرلمان ذلك بأغلبية ثلثى أعضائه الحاضرين.

٤.غياب العضو ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع.

٥. وفاة العضو.[٢٧]

المادة الخامسة والأربعون :

ينعقد البرلمان فى أربيل ويجوز عقده فى أى مكان أخر يختاره عند الأقتضاء.[٢٨]

المادة السادسة و الخمسون :

يمارس البرلمان المهام و الصلاحيات التالية :

١. تشريع القوانين.

٢. إقرار الأتفاقيات و البت فى المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق و تحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية.

٣. تسمية رئيس السلطة التنفيزية الذى له صلاحية تسمية أعضاء السلطة من بين أعضاء البرلما أو غيره.

٤. منح الثقة للسلطة التنفيزية أو سحبها منها.

٥. إقرار لميزانية العامة و خطط التنمية.

٦. الرقابة على أعمال السلطة التنفيزية.

٧. تشكيل لجان لاجراء التحقيق فى أى امر يرتأيه.

٨.وضع نضامه الداخلى و تحديد ملاكاته و إقرار موازينته وتعيين موظفية.

٩.تشكيل لجان دائمية و مؤقتة من بين اعضائه بموجب النضام الداخلى.

---

[٢٧] – ان امتناع رئيس البرلمان من ذهابه الى مقرعمله لم يستند الى مادة قانونية و هذا خرق ضارغ للقانون.

[٢٨] – بموجب المناهج الداخلي يمكن للبرلمان أن يجتمع خارج بناية برلمان إذا سُمحَ له بقرار من البرلمان، هذا عندما تكون الظروف إعتيادية. لكن الأن لاتسمح لرئاسة البرلمان أن تجتمع داخل البناية البرلمان، إذايمكن للبرلمان أن يعقد إجتماعاته خارج مبني البرلمان كما حصل في عام ١٩٩٤ أيام الأقتتال الداخلي عندما عقد البرلمان إجتماعه في قرية (داره به ن). والآن رئيس البرلمان يريد الذهاب الى مبني البرلمان في أربيل ولكن لايسمح له بذالك، لذا لرئيس البرلمان الحق أن يجتمع في أي مكان يراه مناسباً. إلا أن هذا غير مناسب في الوقت الحاضر خوفا من تأزم العلاقات وتدهور الوضع السياسي في الأقليم.

١٠. وضع قواعد إتهام و محاكمة أعضائه فى حالة إخلاله بشرف القسم الذى أدوه.

١١. الفصل فى الطعون المقدمة فى صحة إنتخاب أعضائه ولا تبطل العضويه إلا بأقرار يصدر بأغلبية ثلثى الحاضرين. [٢٩]

ثالثاً: خرق النظام الداخلي لبرلمان كردستان:

المادة(١٦) :

١.فى حالة تقديم أحد أعضاء هيئة الرئاسة الأستقالة من منصبه تقبل بعد موافقته البرلمان بأغلبية عدد أصوات الحاضرين.

٢.عند شغور مركز رئيس البرلمان أو نائبه أو السكرتر أى سبب كان ينتخب البرلمان خلفا له فى أول جلسة يعقدها بعد الشغور وبنفس الطريقة المنصوص عليها فى هذا النضام. [٣٠]

المادة (١٧) :

يمارس الرئيس الصلاحيات و المهام التالية :

١.تطبيق القانون و النضام الداخلى للبرلمان. [٣١]

٢.إفتتاح دورات و جلسات البرلمان ورئاستها وإختتامها وتأجيلها وتحديد مواعدها. [٣٢]

٣. إدارة المناقشات و المحافظة على إنتظامها.

٤.إتخاذ التدابر اللازمة لحفظ ألأمن و ألنضام داخل البرلمان و له أن يحدد القوة النضامية المناسبة لهذا الغرض وتكون تحت أمرته. [٣٣]

٥.توقيع محاضر الجلسات مع عضوى هيئة الرئاسة. [٣٤]

---

[٢٩] – إن هذه المادة قد خُرقَت بشكل كامل، لأنه لم يسمح لرئيس البرلمان بالذهاب الى مقر عمله للقيام بواجهاته وممارسة صلاحياتة، وإن عملية التشريع قد توقفت بشكل تام، حول الموازنة المالية العامة إنها لم ترسل الى للبرلمان منذ ثلاث سنوات للمناقشاتها والمصادقة عليها، وإن مراقبة السلطة التنفيذية لم تجر على قدم وساق ولم تجر مسائلة الوزراء بالشكل المطلوب، ولم تشكيل لجان مختصة لمتابعة و معالجة المشاكل والتطورات التي تشهدها المنطقة، حتى لو تشكلت فأنها لم تستطع أن تعطي ثمارها....الخ.

[٣٠] – رئيس البرلمان لم يتقدم بأستقالة من منصبه و إنما أبعد من منصبه عنوة وبدون مبرر القانوني أو يُستند بمادة قانونية معينة تجيز بذلك.

[٣١] – لم ينجح رئيس البرلمان في ممارسة صلاحياته القانونية وأن يطبق المنهاج الداخلي بشكل متقن، و هنالك أسباب حال دون ذلك جزء من هذه الأسباب تتعلق بتكوين هيكلة البرلمان والقسم الأخر تتعلق بوضع العراقيل أمام أداء دور الرئيس البرلمان، قسم تتعلق بقدرة وتجربة أداء رئاسة البرلمان.

[٣٢] – خُرق، لأنهُ لم يسمح مجلس البرلمان أن يجتمع.

[٣٣] – خُرق، لأن القوات الأمنية المحاطة ببرلمان ليست تحت إمرة رئيس برلمان.

٦. القيام بكل ما يتعلق بألبرلمان من التصرفات القانونية و أعمال إدارية و المالية وله تخويل غيره من أعضاء هيئة الرئاسة لهذا الغرض.

٧.توقيع كافة المخاطبات الرسمية مع السولطة التنفيزية وغيرها من الجهات داخل ألأقليم وخارجه.

٨.توقيع كافة الرسائل والمخابرات التى تصدر عن البرلمان أو إحدى لجانه بعد ختمها بختمه.

٩. التثبت من النصاب بمعاونة عضوى هيئة الرئاسة.

١٠. طرح الأمور على البرلمان للتصويت عند إقتضاء.

١١. الأشراف على أعمال لجان البرلمان.

١٢. تمثل البرلمان فى إحتفالات الوطنية و مناسبات الأخرا و له تخويل غيره من أعضاء لهذا الغرض.

١٣. إصدار القوانين و القرارات و أنضمة التى وافق عليها البرلمان.

المادة (١٨) :

يمارس نائب الرئيس الصلاحيات و المهام التالية

١. الممارسة جميع صلاحيات الرئيس عند غيابه، كما يجوز اليعهد الرئيس إليه مهام معينة.

٢. الأشتراك فى أعمال هيئة الرئاسة و وضائفها بصفته عضوا فيها.

٣.متابعة أعمال اللجان وتقديم التقارير بشأنها الى الرئيس. [٣٥]

المادة (٢٠) :

تقوم هيئة الرئاسة بما يلى : [٣٦]

١. تنضيم جدول أعمال لكل جلسة من جلسات البرلمان وتبليغه إلى أعضاء و أعضاء مجليس الوزراء مع المشارع و المقترحات و التقارير موضوع المناقشة قبل يومين على الأقل من إنعقاد البرلمان.

٢. البت فى تنازع الاختصاص بين اللجان بالنسبة للقضيا المحالبة اليها و حسمها.

٣. وضع القواعد الخاصة بتحرير المحاضر و تنظيمها.

٤.قراءة خلاصة محضر الجلسة الاخيرة للبرلمان فى الجلسة التالية له.

---

[٣٤] – عملية عمل البرلماني قد توقفت وليس هناك مسودة مشروع قرار للمصادقة عليها.

[٣٥] – هذه المادة أيظا تم خرقها، لأن نائب الرئيس لايستطيع أن يمارس سلطاته كماهو مطلوب، حيث ان غياب الرئيس ليس بمحض إرادته أو بموجب مادة قانونية بل كان تحت طائلة الأكراه فلذلك لايمكن للنائب أن يمارس سلطاته، حيث أن مهام نائب رئيس البرلمان يقتصر على عقد إجتماعات دورية خاصة بالجان البرلمانية، رغم تحديد موعد الأجتماعات من قبل نائب رئيس إلا أن ذلك لم يحصل بسبب إنسحاب كتل كل من (**يەكێتی نیشتیمانی ـ گوران ـ یەکگرتوو ـ کۆمەڵ**) و عدم حضورهم تلك الأجتماعات.

[٣٦] – تعطيل اعمال لهئة الرئاسة و عدم امكانها من تأدية مهامها.

المادة (٢١) :

تجتمع هيئة الرئاسة كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الرئيس و عليها ان تنظم محاضر جلساتها و تثبت فيها المواضع المعروضة عليها والآراء و القرارات و أسانيدها ويوقع عليها الأعضاء و تحفظ مع وثائق البرلمان. [٣٧]

المادة (٢٦) :

لا يسأل العضو عما يبدية من آراء او ما يوردة من وقائع اثناء ممارسة عمله فى البرلمان. [٣٨]

المادة (٢٧) :

١.لايجوز ملاحقة اى من الاعضاء او القاء القبض عليه بسبب جريمة اثناء دورات الانعقاد دون اذن البرلمان الا فى حالة التلبس بجناية. [٣٩]

٢. لايجوز ملاحقة اى من الاعضاء او القاء القبض عليه خارج دورات الأنعقاد بسبب الجريمة دون إذن من الرئيس إلا فى حالة التلبس بجناية.

٣. يقدم الطلب بالأذن الى الرئيس من الجهة القضائية المعينة، مشفوعة بأوراق القضية المطلوب إتخاذ الأجراءات فيها.

٤. يدرج الرئيس الطلب المذكور فى جدول أعمال أقرب جلسة ويعرضه على البرلمان للبت فيه فى الحالات الواردة فى الفقرة (١) من هذه المادة.

٥. لاينضر البرلمان فى هذا الطلب من حيث توافر أدلة التوهمة أو عدم توافرها و إنما فى جدية الدعوا، للتحقيق العدالة او كيديتها بقصد الأساءة للعضو.

المادة (٣٠) :

أ/ تنتهى العضوية فى البرلمان فى الحالات التالية : [٤٠]

١. إنتهاء مدة البرلمان أو حله.

٢. الوفاة.

ب/ يفقد العضو عضويته فى الحالات التالة :

---

[٣٧] – اجتماعات يومي ٢٠١٥/٦/٢٣ و ٢٠١٥/٨/١٩ كانت ضمن صلاحيات رئيس البرلمان، بموجب هذه المادة مارس صلاحياتة.

[٣٨] – هناك حالات تعرض فيها الاعضاء الى التهديد و الضرب بسبب التعبير عن ارائم، و حالات اخى تعرضوا فيها للتشهير بهم في الوسائل الاعلامية نتيجة قيامهم بمتابعة و اجباتم الرسمية.

[٣٩] – هناك حالات سد الطريق امام أعضاء البرلمان منها يوم ٢٠١٥/٨/١٥ عندما اراد بعض من اعضاء برلمان الذهاب الى اربيل الا أنهم منعوا من عبور نقطة تفتيش (ديگەلّە) يوم ٢٠١٥/١٠/١٢ سد الطريق أمام رئيس البرلمان للذهاب الى اربيل.

[٤٠] – ان امتناع رئيس البرلمان من ذهابه الى مقرعمله لم يستند الى مادة قانونية و هذا خرق ضارغ للقانون.

١.إستقالة العضو وقبولها.

٢. فقدان العضو للشرط من شروط الترشيح للعضوية ويقرر البرلمان ذلك بأغلبية ثلثى الحاضرين.

٣.غياب العضو ثلاث جلسات متتالية بدون عضر مشروع.

المادة (٣٣) :

يقدم العضو إستقالته خطية إلى رئيس البرلمان و تتلى فى أول جلسة. [٤١]

المادة (٧٩):

أولا :تصل الموازنة الى البرلمان فى بداية شهر تشرين أول قبل السنة المالية. [٤٢]

ثانيا : تحال على لجنة المالية و الشؤن إقتصادية مشروعات قوانين الموازنة العامة و حساب الخيتامى لكل سنة حال وروده لتدقيقه و مناقشته. [٤٣]

المادة (٩١) :

١. للبرلمان حرس خاص يأتمر بأمر من رئيس البرلمان.

٢.يحدد الرئيس حجم القوة التى يراها كافية لصون النضام و الحراسة فى البرلمان وعدد أفرادها.

٣. يمنع إدخال الأسليحة النارية أو الجارحة إلا بناية البرلمان.

٤. بأستثناء حرس البرلمان، لا يجوز لاى مسلح أو قوة مسلحة الدخول الى بيناية البرلمان ولا الأقامة على مقربة من أبوابه إلا بموافقة الرئيس. [٤٤]

---

[٤١] — ابعاد رئيس البرلمان من منصبة قسرا دون تقديم مذكرة معلنة فيها الاستقالة او شئ من هذا القبيل.

[٤٢] — لم ترسل الموازنة السنوية لسنوات (٢٠١٤) و (٢٠١٥) و (٢٠١٦).

[٤٣] — لم ترسل الحسابات الختامية لسنوات (٢٠٤) و (٢٠١٥) و (٢٠١٦).

[٤٤] — خرق، لآن القوات الموجودة فى برلمان و حوالية ليست تحت امرة رئيس البرلمان.

أبرز الملاحظات حول شهري عمل البرلمان خلال الدورة الخريفية سنة ٢٠١٥

أولاَ: تم عقد (٥) جلسات إعتيادية خلال هذة الدورة، الآ أن البرلمان لم يكن ملتزماً بالمنهاج الداخلي في تمشية أعماله كما هو مطلوب، حيث تم خرقهُ في بعض الحالات.

ثانياً: إن برلمان كردستان في دورتة الرابعة، منذ إنتخابه و لغاية إعداد هذا التقرير،– الذى يناهز عمره سنة و عشرة أشهر– صادق على (١٨) قانوناً فقط، علماً بأنه قد أنجز القراءة الآولى ل (١٥٥) مشروع قانون.

ثالثاً: إن البرلمان لم يتمكن من القيام بمتابعة كيفية بيع النفط و عائداته أو الأطلاه على ميثيات العقود التي تمت إبرامها بين الحكومة و الشركات العالمية .[٤٥]

رابعاً: تم تقديم طلب الى الحكومة، من قبل عدد من اعضاء البرلمان رسمياً بخصوص حضور عدد من الوزراء لغرض المسائلة، إلا أنهم لن يستجيبوا للطلب و لم يحضر اىً منهم قاعة البرلمان. و هذا يدل على أن الحكومة لن تولي الآهتمام بالبرلمان، هذه المؤسسة التشريعية الوحيدة في الأقليم، و قوانينه و قراراته .[٤٦]

خامساً: إن اللجان المعنية للبرلمان، لحد الآن، لم تستطيعوا القيام بمهامهم كما هو مطلوب من حيث مراقبة أداء الحكومة، كما لم تقم بمتابعة المشارع التي خصصت لها الميزانية.. وعلى ديوان الرقابة المالية القيام بمتابعة مثل هذه التخصيصات.

سادساً : من مجموعة الأجتماعات الخمسة الآنفة الذكر التي تمت عقدها في حينها، غاب من أعضاء البرلمان ما مجموعه (١١٤) عضواً منهم (٩٨) عضواًبأجازة رسمية و (١٦) عضواً بدون إجازة.

سابعاً : خلال دورة الحالية لم يحضر قاعة البرلمان أي من الوزراء بغية إستجوابهم.

ثامناً : من مجموعة المشاريع التي أنيطت للجان البالغة عددها (٣٦٢) مشروعاً، و المفروض أن ترفع تقارير بخصوصها كل حسب نوع المشروع، إلا أن (١١٧) تقريراً فقط رفع للبرلمان، وهذا يعني أن (٢٤٥)تقريراً لم يتم معالجته، وهذا يتنافي مع المنهاج الداخلي.

---

[٤٥] – جاء في المادة رقم (٤٢) من المناهج الداخلي مايلى :

(أ) للجان الدائمة لها حف – عن طريق نائب رئيس البرلمان – ان تطالب الدوائر الرسمية و المنظمات الجماهيرية و المهنةتزويدها بالمعلومات التي يحتاحونها بغية منقشة القضيات المطروحة في جدول أعمال دون تملص أو تمهل.

(ب) إذاتنصل الجهات مذكورة أعلاه عن أعطاء المعلومات تلك بتم إعلامرئيس مجلس الوزراء عن طريق رئيس البرلمان بالموضوع للتدخل، وإذا إمتنعت هذه الدوائير ولم تعطِ المعلومات خلال خمسةعشر يوماً عندئذ لايطرح الموضوع أمام البرلمان للبت فيه.

[٤٦] – جاء في مادة رقم (٦٩) مايلي :

(أ) إذا أرادة عضو البرلماني أن يستجوب عضواً في صلطة التنفيزية يجب أن يوجه إليه برسالة تحريرية.

(ب) يتم إصال الأستجواب الى السلطة التنفيذية عن طريق رئيس البرلمان بعد إدراجه في جدول أعمال الجلسة الأولى بعد إبلاغ ويحدد موعد المناقشة بعدأسبوع في حال إذا إستعجل البرلمان في أمره ووافق الشخص المعني لافي صلطة التنفيزية.

تاسعاً: في غضون هذان الشهران إجتمعت اللجان (٣٣) مرة وغاب عن إجتماع (٥٤)عضواً.

عاشراً : في غضون ستة أشهر تم تشريع (١٨) قانونا و (٧)قرارات من قبل البرلمان.

أحدعشر: يلاحظ أن دور البرلمان على الساحة السياسة فيما يخص الأحداث المهمة و المصيرية لأقليم كردستان ليس كما هو مطلوب بل مهمش نوعما، علماً بأن قرار رقم (١)لسنة /٢٠٠٥ يؤكد على أن القيادة السياسية للأقليم عليهاالرجوع الى البرلمان للبت بشأن القرارات المصيرية. إلا أن القرار المذكور بات حبراً على ورق.

إثناعشر : بموجب قانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٥ الخاص بصياغة الدستور لأقليم كردستان ـ العراق، كان من المفروض أن تنجز اللجنة المكلفة بصياغة الدستور، أعمالها في غضون ثلاثة أشهر، ألا أن المدة إنتهت ولم ينجز الدستور والآن أصبحت اللجنة وأعمالها قيد الأنتظار لحين إتخاذ قرار بشأنه من قبل البرلمان...إن يفعل هذا !

النتائج

ان سد الطريق امام رئيس البرلمان لمزاولة عمله و قرار تعطيل البرلمان قد يتمغض منه النتائج التالية :

١– من المعلوم ان برلمان كردستان الذي هو اعلى مؤسسة شرعية انتخب اعضائه من قبل شعب كردستان فى عملية ديمقراطية حرة و نزيهه، إلأ أن ماحدث لرئيه و اعضائه قد قوضت العملية الديمقراطية وقل من شانهاهذا إندلت على شى إنما تدل على أنها لاتزال مشروع الديمقراطية لم تستتب اركانها و بالتالي أدى الى فقدان الثقه بين الجماهير الناخبة والنضام السياسي في لأقليم.

٢– تهميش البرلمان بهذه الطريقة يؤدي الى تراجع مسيرة الديمقراطية والشرعية القانونية لأقليم كردستان على الصعدين الداخلي والخارجي.

٣– تعطيل البرلمان يؤدي الى فقدان الثقة بالبرلمان كأعلى مؤسسة تشريعية في الأقليم وبالتالي يفقد الناس ثقته بعملية التصويت و الأنتخابات .

٤– تعطلت عملية تشريع القوانين.

٥– تعطلت عملية مراقبة السلطة التنفيندية.

٦– لم ترسل ميزانية الأقليم الى البرلمان منذ ثلاث سنوات

٧– توقفت الأجتماعات البرلمانية كما توقفت أعمال اللحيان.

٨– قضية الدستور من ألقضايا المهمة، موضوع صياغته ماتزال عالقة وتمديد مدة اللجنة المختصة تحتاج الى موافقة البرلمان.

٩– موضوع رئاسة الأقليم الذي هو أحد أسباب الرئيسي للمشاكل لاتزال عالقة بدون حل.

١٠– إن عملية تصدير النفط الذي هو أحد أسباب المشاكل حيث تم المصادقة على وضع صندوق للعائدات النفطية من قبل البرلمان إلا أن موضوع تشكيل مجلس خاص به و إعطاء الثقة بأعضائه لم ينجز بعد.

١١– قرار الحكومة بأشغال مناصب وزراء المطرودين باطل، إلا إذا توفى الوزير أو قدم الأستقاله الرسمية بأرادته، إن هذا القرار قد صدر تحت الأكراه، وأي قرار يتخد تحت الأكراه يعتبر باطلأ (المبني على الباطل باطل) هذا خرق للقانون.

١٢– تهميش دور البرلمان من قبل الأحزاب السياسية، وعدم أخذ قراراته وأرائه ووصاياه بنظر الأعتبار بالأخص في موضوع رئاسة الأقليم.

١٣– إن البرلمان لم يعد قادراً على ممارسة واجباته الرئيسية التى تتمثل في مسائلة الحكومة حيث لم يتمكن خلال هذه الفترة أن يستقدم رئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو أي من وزراء للبرلمان لغرض إستجواب و المسائلة.

١٤–عدم تنفيذ القرارات و القوانين والتوصيات الصادرة من البرلمان من قبل السلطة التنفيذية.

١٥–هنالك توجه من قبل وسائل الأعلام ولا سيما وسائل طرف سياسي معين للتشهير بمكانة البرلمان و سمعة أعضائه.

"التوصيات و المقترحات "

١. تطبيق المناخ السياسي الى ماقبل ٢٠١٥/١٠/١٢.

٢. السماح لرئيس البرلمان بالعودة الى مقرعمله، وتفعيل أداء البرلمان لممارسة أعماله إعتيادية.

٣. بتظافر جهود جميع الأطراف و إنطلاقاً من مبدأ المسؤلية التأريخية يمكن العمل على تجاوز الواقع السياسي الراهن، حيث أن الحكومة، حكومة شراكة الوطنية.

و إحتكار السلطة من قبل طرف أو حزب سياسي معين غير ممكن، وإن الكتل السياسية تحت طائل المسؤلية ولايمكن لأحد التنصل من المسؤلية الوطنية.

٤. على الكتل السياسية العمل بروح تملؤها التفاني ونكران الذات ونبذ المصلحة الحيزبية وأن يدركوا مدى خطورة المرحلة الراهنة في حين يواجهه الأقليم من المشاكل و الأزمات ماتكفية.

٥. التركيز على مراقبة أداء الحكومة بشكل أوسع و أدقة من قبل البرلمان.

٦. على اللجان البرلمانية القيام بأعمالها وكتابة تقاريرها بشأن المشاريع في موعيدها المحدد و عقد إجتماعات أكثر.

٧. على الأحزاب السياسية و الذين لديهم ممثلين في البرلمان أن تدعم البرلمان كمؤسسة وطنية وجد من أجل تشريع القوانين و مراقبة السلطة التنفيذية بدلاً من التغاضي وتهميشه.

٨. على الأطراف السياسة الرئيسية أن تكون متكاتفين أكثر مع بعضهم وأن يقدموا تنازلات أكثر بعضهم تجاه بعض حرصاً على حماية التوافق الذي كان يبتغونه.

٩. معالجة موضوع رئاسة الأقليم بموجب القانون وملأذلك الفراغ القانوني و إيجاد آلية للخروج بالأقليم الى بر الأمان.

١٠. الأسراع في كتابة مسودة دستور اقليم كردستان، وعرضه للتصويت في الوقت المناسب.

PAY INSTITUTE
For Education & Development

معهد پەی للتربية والتطوير

خلاصة عن مؤسسة پەی:

مؤسسة پەی سجلت من قبل دائرة منظمات غير حكومية لأقليم كوردستان في ٢٦-١١-٢٠١٣،مؤسسة ثةی (للتربية والتطوير) مؤسسة تعليمية كوردستانية، غيرحكومية وغير ربحية، يعمل بصورة مشرقة و منتظمة لمصلحة العامة من أجل الحصول على تكنوقرات المتطورة في جميع المجالات والمستويات.

مؤسسة ثةی يهدف الي الاصلاح في (التعليم، قانون، الصحة، الاقتصاد)، و جميع المجالات العمل في اقليم كوردستان العراق، كوسيلة حقيقية و كوسيط من أجل ربط مؤسسات مجتمع المدني مع بعضهم البعض وذلك من أجل الوصول الى مجتمع المدني،مسلي،سعيد في اقليم كوردستان.

مباديء والغيات الذي يتمسك بة مؤسسة بةی :

١. التمسك بالعقود و تحالفات العالمية و خاصتا حقوق الانسان.
٢. التمسك بالديمقراطى و احترام سيادة القانون وضمان استقلالية السلطة القضائي.
٣. العمل المتطوعى و الخيري لمصلحة العامة.
٤. الاستقلالية ، تفكير العلمية و الاكاديمية،الشفافية،الصدق،السماح، المساواة.
٥. التعاون،الشراكة،توفير فرص المساوية، التوازن في الجنس، الحصول على ثقة المستفيدين،المسؤلية،الحفاظ على الخصوصية الاسرار الشخصية.

ملخص عن المشاريع مؤسسة پەی :

١-مشروع عن الشراكة بين مؤسسات مجتمع المدنى و مؤسسات التعليم العلي في اقليم كوردستان:

يقوم منظمة پەی بتنفيذ هذا المشروع ،وقامت دائرة المنظمات غيرالحكومية بتحمل تكلفة هذا المشروع،المشروع يعمل علي ترجمة القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ برلمان كوردستان عن(اتفاقيات الشراكة والتطوير بين السلطات العامة ومؤسسات غير الحكومية في اقليم كوردستان).

٢-مشروع عن مراقبة أداء برلمان كوردستان:

تم انجاز هذا المشروع لسنة الأولى الدورة الرابعة لبرلمان كوردستان في ٦/١١/٢٠١٣ الى ٦/١١/٢٠١٤ عن طريق فريق متطوعة تابع لمنظمتنا تم جمع البيانات و المعلومات الازمة لأعداء تقرير الاولى ، وتم مراقبة الجلسات و مواقع الالكترونية و منشورات البرلمانية بشكل مستمر و منتظم، و لنفس الغرض قمنا بزيارة الرئاسة برلمان و جميع اللجان و فراكسيونات في ٦/١١/٢٠١٤.

٣- ورك شوب على (تقليل ظاهرة ترك الدراسة) في اقليم كوردستان العراق

يتكون هذا المشروع ورك شوب المشترك بين كل من منظمات (الاتحاد الدولي للقيم الانسانية و منظمة بةی لتعليم و التطوير) عن تقليل ظاهرة ترك الدراسة في اقليم كوردستان في((١٨-١٩/٦/٢٠١٤ في أربيل في حظور ١٢٠ شخص من ممثل برلمان و وزارات المتعلقة و مؤسسات و منظمات الاعلامية ، وعملنا في هذا المشروع كمتطوعين.

٤-مشروع عن مراقبة الاعمال وزارة التربية :

يتكون هذا المشروع تقرير التي يتظمن (١٠١) النقاط عن المشاكل التربية والتعليم في اقليم كوردستان و الذي قدم كمذكرة الى المحترم(وزير التربية والتعليم) بحظور (٦٠) مدرس و اختصاصين وخبراء في مجال التربية،و كنتيجة اتخذت القرار بمتابعة أكثر والعمل الى اعداد جلسة الاخرى بعد السنة مع تقديم التقرير.

٥-مشروع مراقبة الأعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

مشروع يعمل على متابعة مشاكل الدراسات العليا وعمل جهد لايجاد الحلول، والذي قدم كمذكرة الى المحترم (وزير الدراسات العليا والبحث العلمي) في حكومة اقليم كوردستان في (٢٢ تموز ٢٠١٤) بحضور (٨٠) شخص من الاختصاص وخبراء في التعليم العالي ، والذي يتضمن (١٤٠) مشكلة والخطوط العامة لحلول هذه المشاكل. وانجز هذا العمل بشكل تتطوعي.